

الاقتصاد الاسلامى

بِقلم
الدكتور اسماعيل إبراهيم البدوى
الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
« جامعة الأزهر »
والمعار الى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
« جامعة الكويت »

القسم الثالث

النقود

فى الاقتصاد الاسلامى والاقتصاد الوضعى

بسم الله الرحمن الرحيم

النقود

المقدمة

١ - نحمد الله على جزيل نعمائه ، ونشكره على جميع الآئه ، صلى الله على خاتم رسله وأنبيائه ، ورضى سبحانه عن أتباعه وأحبائه ، ونسأله تعالى أن يجعلنا من أوليائه ، وأن يلحقنا بخلصائه وأصفيائه ، وأن يجعل خيرا أيامنا يوم لقاؤه .

أما بعد !

٢ - فان لكل فرد من أفراد المجموعة البشرية حاجات يريد أن يشبعها ، فمما لاشك فيه أن جميع أفراد هذه المجموعة يحتاجون الى غذاء وكساء ومسكن ، فهذه الحاجات لابد من اشباعها لكي يعيش أى فرد من الأفراد .

وطريقة اشباع هذه الحاجات تكمن فى أن يتعاون الفرد مع غيره من الأفراد فى سبيل انتاج ما يلزم الجماعة ، فلم يعد الفرد يزاول نشاطه الفردى مثل ما كان فى الماضى ، اذ كان يقصد من الانتاج : اشباع حاجاته المباشرة .

المقدمة مع الدول الغير كتابية

معكم السلام والرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 نوحينا وبعنا يا ربنا نعمنا
 قه القامه تميمشنا قهلا قلمه
 ١٧ قهله
 تميمشنا قهلا قلمه
 ١٢ قهله

شكرا وسنشا

بالحق

المقدمة مع الدول الغير كتابية
 نوحينا وبعنا يا ربنا نعمنا
 قه القامه تميمشنا قهلا قلمه
 ١٧ قهله
 تميمشنا قهلا قلمه
 ١٢ قهله

وبتعدد حلقات الانتاج فى العصر الحديث أصبح الفرد ينتج ما لا يحتاج اليه ولكنه يتبادل مع غيره من المنتجين الآخرين الذين ينتجون ما يلزمه لسد حاجته ، وبهذا يستطيع أن يعيش الفرد وسط تعقيدات الحياة الحالية .

أما الحياة فى الماضى فكانت بدائية وسهلة وخالية من التعقيدات ، وكان الأفراد يبادلون الأشياء بعضها ببعض عن طريق المقايضة ، وعندما أخذ المجتمع الانسانى فى التطور كان الأفراد ينتجون سلعا بمقادير تفوق حاجاتهم اليها . ومن ثم يبادلون فائض هذه السلع بسلع أخرى هم فى حاجة اليها ، وكان هذا التطور فى العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع الانسانى بداية لظاهرة التجارة ، حيث كان أفراد القبيلة أو القرية يتقابلون فى مكان يطلق عليه «السوق» ، ويتقايضون فيه (١) .

وكانت التجارة تقوم فى مرحلتها البدائية على المقايضة ، فكان المشتغل مثلا بالصيد يستبدل ما يملك من فراء وجلود وغيرها ، بما عند مشتغل الزراعة من قمح وحب وغيرها مما تنبت الأرض .

وعملية المقايضة هى نوع من التجارة البدائية ،

(١) انظر : الدكتور اسماعيل محمد هاشم : مذكرات فى النقود والبنوك -

مجلة دار الجامعات المصرية سنة ١٩٧٥ م ، الفصل الاول ص ٩ ، ١٠ .

وتكتنفها صعوبات كثيرة ، وهذه الصعوبات دفعت الانسان الى اكتشاف أداة ، وظيفتها الأساسية أن تكون وسيطا للتبادل . وهذه الأداة هى «النقود» . التى يجب أن تصدر أى قائمة يعدها الانسان عن المخترعات التى ابتكرها الجنس البشرى عبر التاريخ نتيجة لما قدمته النقود من خدمات للبشرية .

٣ - والنقود نظام من أقدم النظم الاقتصادية التى لازمت الانسان منذ آلاف السنين . وقد مرت النقود خلال تاريخها بتطور تدريجى بالغ المدى ، حتى بلغت الصورة التى تعرف فى العصر الحديث ، متأثرة فى ذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تزاول عملها فيها ، ومؤثرة فى الوقت نفسه فى اتجاهات ذلك التطور . ومنذ تعامل الناس بالنقود لم يفرغ لهم شغل بمشاكل سياستها ، وهى تؤثر فى كيفية ادارتها على حياة الانسان .

والنقود تعد وسيلة فى معظم ما يدور بين الناس من معاملات ، ويعبر بها الناس عن قيم ما يتبادلونه من السلع والخدمات ، ويقبلونها فى الوفاء بكافة المدفوعات ، وتتغلغل بانتقالها من انسان الى آخر فى كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادى .

ومن ثم كان للنقود من الأهمية ما هيا لها الاستقلال

بفرع من فروع الدراسات الاقتصادية ، وكان احسان ادارة النقود هدفا جوهريا من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة .

٤ - من أجل ذلك اخترنا النقود محلا لبحثنا وموضوعا لدراستنا ، وجعلنا الدراسة مقارنة بالنظام الاقتصادي الوضعي تماما للفائدة . وقد قسمنا البحث الى ستة فصول :

- الفصل الأول : عرضنا فيه تعريف النقود ونشأتها .
- الفصل الثاني : ذكرنا فيه أنواع النقود ، وأصنافها ، وسبب قابلية النقد وسيطا للتبادل .
- الفصل الثالث : تكلمنا فيه عن مادة النقود ووظيفتها .
- الفصل الرابع : تحدثنا فيه عن تأثير النقود ، وقيمتها ، ومشكلة التضخم .
- الفصل الخامس : بينا فيه وزن النقود ، وزكاتها ، وعلّة الربا فيها .

الفصل السادس : بحثنا فيه افساد النقود وعقوبته . ونسأل الله رب العالمين ، أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الحق المبين ، أن يتقبله في ميزان حسناتنا يوم الدين ، وأن يصلى ويسلم ويبارك على خاتم المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، انه بالاجابة جدير وقمين .

الدكتور اسماعيل ابراهيم البدوي

الفصل الأول

تعريف النقود ونشأتها

سنحدث عن هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف النقود .

المبحث الثاني : عملية المقايضة وصعوبتها .

المبحث الثالث : نشأة النقود وتطورها .

المبحث الأول

تعريف النقود

٥ - النقود في اللغة العربية يقصد بها : العملة من المعدن أو غيره مما يتعامل الناس به ، كالذهب والفضة .

وهي تدل على الدفع حالا يقال : نقده الدراهم ، ونقد له الدراهم : أى أعطاه اياها ، فاننتقدها أى : قبضها . ونقد الدراهم وانتقدها ميزها وأخرج منها الزيف ، ودرهم نقد : أى وازن جيد . يقال نقدت الدراهم نقداً . والعامل ناقد . والنقاد : الذى ينتقد الدراهم .

تعريف النقود في الاصطلاح :

٦ - اختلف علماء الاقتصاد في تعريف النقود اختلافاً كبيراً ، ورغم وجود مئات من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النقود فان أحداً منها لا يحتوى على تعريف مرض النقود يجمع بين الدقة والايجاز . فاذا توخى الكاتب في تعريفه للنقود : العمومية وايجاز العبارة فقد هذا التعريف الكثير من فائدته ، وجاء قاصراً عن اعطاء فكرة صحيحة عن ماهية النقود وطبيعتها .

وإذا حرص الكاتب على أن يجعل تعريفه للنقود شاملاً للجوانب العديدة التي تشملها دراسة النقود جاء

التعريف بالضرورة مطولاً اطالة مملّة تبعد عن الغرض الذى من أجله يصاغ التعريف .

وقد عرف بعض الاقتصاديين النقود بأنها : القوة الشرائية المقبولة بوجه عام فى التعامل .

وعرفها البعض الآخر بأنها : أداة تسوية الديون .

بيد أنه بالتأمل فى هذين التعريفين نجد أن كل تعريف منهما قد نظر الى النقود من زاوية معينة فحسب ، وركز كل الاهتمام على بعض وظائف النقود وأهمل ما عدا ذلك .

وعرفها فريق من الاقتصاديين بأنها : (الشئ الذى يحدد القانون أنه كذلك) .

وهذا التعريف من الوجهة القانونية الخالصة . ولا ريب أن الشرط القانونى له أهميته . فقد يجد الشئ صعوبة فى أن يتمتع بالقبول العام فى الدفع وذلك اذا كان القانون يمنع ذلك . وبالمثل فان القانون قد يساعد شيئاً ما على أن يتمتع بالقبول العام فى المدفوعات وذلك باعلان ذلك الشئ أنه نقود . وقد تمنح قوة ابراء قانونية ، وذلك بالنص فى القانون بأن لها قوة قانونية فى سداد الديون ، وأن الدائنين الذين يرفضون قبولها لا يكون لهم الحق فى طلب أى شئ آخر فى مقابل سداد ديونهم .

بيد أن التعريف القانونى للنقود ليس مرضياً لغرض

التحليل الاقتصادي • والسبب في ذلك : أن الأفراد قد يرفضون قبول أشياء حددها القانون كـنقود • وقد يرفضون بيع السلع والخدمات في مقابل الشيء الذي حدده القانون كـنقود (١) •

وعرفها أحد الكتاب بأنها هي : الأشياء التي تطلب لذاتها ، وأنها تطلب لما تستطيع أن تفعله •

وعرفها كاتب ثان بأنها هي : السلطة التي يمكن صاحبها من الحصول على ما لدى الغير من سلع وخدمات •

وعرفها كاتب ثالث بأنها : أدوات معتمدة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات •

وعرفها كاتب رابع بأنها : أدوات لتحريك الموارد والطاقات (٢) •

وعرفها الاقتصادي الأمريكي «فرانسيس ووكس» بأنها : ما ينتقل بسهولة من يد إلى أخرى ، سدادا نهائيا للمديونية ، أو وفاء كاملا لثمن سلعة غير معينة ، وتقبل بهذه الصفة دون نظر إلى ظروف من يدفعها أو نية من يقبضها •

(١) أنظر : الدكتور سامي خليل محمد : النقود والبنوك - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢م ، الناشر : شركة كاظمة للنشر والترجمة ، البائ الأول ص ٤٤ ، ٤٥ •

(٢) الدكتور أحمد النجار : المدخل إلى النظرية الاقتصادية في النهج الإسلامي - طبعة دار الفكر ص ١٢٨ •

وعرف علم النميات (١) النقود المسكوكة بأنها : تلك القطع من المعدن المصهور أو المطروق التي تصدرها السلطة الحاكمة بهدف تيسير التعامل ، وتحمل على كل وجه من وجهيها رسما أو نقشا بارزا ذا طراز خاص عن موضوع معين •

ويرى فريق أن التعريف المختار للنقود هو : أنها وحدة القوة الشرائية ، سواء أكانت هذه الوحدة عبارة عن جلود أو فراء أو ريش أو غيرها مما تعارف عليه الناس منذ أقدم العصور ، وجعلوه رمزا للنقود ، وكذلك ما تعارف عليه المجتمعات الأكثر تقدما من القطع المعدنية والورقية بتصميمات مختلفة •

وقيل في تعريفها : (أى شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات) •

وعرفها فريق من الاقتصاديين بأنها : أى شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلة ، ويضطلع في الوقت ذاته بوظيفة وحدة الحساب (٢) •

(١) علم النميات هو : العلم الذي يتناول النقود القديمة التي بطل تداولها ، والأوزان والأختام بالدراسة والبحث •

(٢) أنظر : الدكتور محمد زكى شافعى : مقدمة في النقود والبنوك - طبعة القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ م ، الناشر دار النهضة العربية بمصر ص ٢٨ وما بعدها • والدكتور على أحمد السالوس : استبدال النقود والعملات - طبعة الكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، الناشر : مكتبة الفلاح بالكويت ص ٢١ •

وعرفها فريق منهم بتعريف موجز فقال : (النقود هي : كل ماتفعله النقود) (١) .

وهذا التعريف يوحى بأن الأفضل : أن تعرف النقود بوظائفها بدلا من أن تقدح الأذهان في التنقيب عن عبارة موجزة تفسر ماهية النقود وطبيعتها ، حيث يمكن قبولها كتعريف دقيق للنقود .

وتعريف النقود بوظائفها قد يكون هو التعريف المفيد من وجهة التحليل الاقتصادي ، فإن النقود تشمل : الأشياء التي تقوم بوظائف معينة ، وتستبعد الأشياء التي لا تحقق ذلك . ومن ثم فإن هذا التعريف صادف قبولا عند كثير من الاقتصاديين . بيد أنه قاصر ، لا يحقق الغرض الذي توجد النقود من أجله ، وليس شاملا .

٧ - ونحن نرى أن أفضل تعريف للنقود - حسب الأساسية لها - هو : (أى شىء مقبولا قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم فى نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها) .

(١) الدكتور اسماعيل محمد هاشم : مذكرات فى النقود والبنوك - المرجع السابق ، الفصل الأول ص ١٤ . والدكتور محمد مظلوم حمدي : النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية - الناشر : منشأة المعارف بالاسكندرية - للقسم الأول ، المبحث الأول ص ٣ .

ويلاحظ أن هذا التعريف اشتمل على العناصر الآتية :

أولا : أن الصفة الأساسية فى هذا التعريف هي صفة القبول العام للشىء المستخدم كنقود ، وصفة القبول العام التي يجب أن يتمتع بها هذا الشىء كنقود تميزه عن بعض الأشياء التي تحظى بالقبول الخاص ، أى التي تكون درجة قبولها محدودة ، وتظهر تحت ظروف معينة .

ثانيا : أنه اشتمل على كلمة شاملة وهي كلمة « أى شىء » واستخدام هذه الكلمة ضرورى ، لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود غير محدود ، ففي التاريخ الانسانى نجد أن عددا كبيرا من أنواع السلع مثل قطع المعادن والجمال والخرز قد استعملت كنقود ، ووجدت فى العصر الحاضر نقود الودائع المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية (١) .

فكل هذه الأنواع - وغيرها كثير - قد أصبح فى الامكان ادراجه فى قائمه النقود بفضل كلمة « أى شىء » . فهذه الكلمة ضرورية فى التعريف . فليس هناك كلمة مفردة ذات معنى أكثر تحديدا وقادرة على نفس التعبير .

ثالثا : ورد فى هذا التعريف : أن النقود وسيط للتبادل

(١) الدكتور صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك - طبعة سنة ١٩٨٠ م ، الناشر : دار الجامعات المصرية ص ١٠ .

